



نظم الحماية الإجتماعية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: حالة باراغواي

ميلينا لافين، مستشار بشعبة التنمية الإجتماعية،
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الفقر المدقع. وقد بدأ البرنامج في عام 2010، ويركز على السكان الذين يعانون من حالات الضعف الإجتماعي والإقتصادي والبطالة أو نقص العمالة.

ويعتبر سوء التغذية والأمن الغذائي من القضايا الهامة بالنسبة لباراغواي، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر والتنمية الإجتماعية. وتبعث مؤشرات سوء تغذية الأطفال على القلق بوجه خاص: فوفقاً لليونسيف، في عام 2005، بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن 14.2 في المائة. وهذه المشكلة حادة بشكل خاص بين أطفال السكان الأصليين حيث تبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن بينهم 41.8 في المائة. ولمعالجة هذه المسألة، قامت حكومة باراغواي في عام 2005 بوضع برنامج التغذية والمساعدة الغذائية بهدف الحد من سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل من خلال تسليم سلة من المواد الغذائية والفيتامينات.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه نظام التعليم في باراغواي في اللامساواة وإمكانية الالتحاق، وإنخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، والإختلافات اللغوية والثقافية بين المجموعات المختلفة التي تشكل مجتمع باراغواي، وجودة التعليم. وتعكس أوجه اللامساواة في الالتحاق اللامساواة الإجتماعية والإقتصادية بين مختلف الفئات السكانية، وكذلك الفجوة بين السكان الأصليين وغير الأصليين ومجموعات المنحدرين من أصل أفريقي. والتعليم هو القطاع الإجتماعي الذي يحظى بأعلى مستوى من الإنفاق العام، حيث شكّل نحو 42.3 في المائة من إجمالي الإنفاق الإجتماعي في عام 2010.

وحتى وإن كانت باراغواي أحرزت تقدماً كبيراً في معدلات الالتحاق بالمدارس منذ نهاية الديكتاتورية، إلا أن نظام التعليم في البلاد لا يصل إلى كافة السكان في سن الدراسة. وعلاوة على ذلك، كان هناك اتجاه ملحوظ نحو إنخفاض معدل الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي بين عام 2005 (94.4 في المائة) وعام 2009 (85.1 في المائة)، وهو أمر يبعث على القلق الشديد.

وبالتالي، لا يزال الوفاء بالحقوق الإجتماعية الشاملة بعيد المنال، ويشكل إستحقاقاً كبيراً على باراغواي. ويرجع ذلك جزئياً إلى نقص الموارد الاقتصادية المتاحة لتنفيذ تدابير الحماية الإجتماعية، إضافة إلى الافتقار إلى التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العامة المسؤولة عن السياسة الإجتماعية. ونتيجة لذلك، من غير المحتمل أن تحقق باراغواي الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ولا سيما الهدف 1 بشأن الفقر والجوع، والهدف 5 بشأن صحة الأم.

المراجع:

Lavigne, M. (2012). Social protection systems in Latin America and the Caribbean: Paraguay. Santiago, Chile: Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC).

منذ إنتقالها إلى الديمقراطية في بداية التسعينات، أحرزت باراغواي تقدماً كبيراً في مواجهة الفقر واللامساواة الإجتماعية. وبالفعل، أصبح الفقر قضية رئيسية على جدول الأعمال العام منذ ذلك الحين مما عزز تطوير برامج الحماية والنهوض الإجتماعية. وركز تنفيذ السياسات الإجتماعية ليس فقط على التعليم، والصحة ومعاشات التقاعد، ولكن أيضاً على الشباب، وحماية العمالة، والإسكان، مما يبين نهجا جديدا إزاء الفقر والضعف.

وليس لدى باراغواي نظام معاشات متكامل حقا، بل مجموعة من مختلف الكيانات العامة أو الخاصة التي توفر التغطية لمجموعات مختلفة من العاملين ويتم التمويل من خلال نظام رسمة فردي يعتمد على إستثمار الإشتراك الذي يؤديه كل فرد. ولدى باراغواي أدنى معدل لتغطية الضمان الإجتماعي ومعاشات التقاعد في أمريكا اللاتينية. وفي عام 2008، كان نظام معاشات التقاعد يغطي نحو 13 في المائة من السكان العاملين في باراغواي. أما في القطاع العام، فيغطي جميع العاملين تقريباً صندوق معاشات التقاعد بينما لا تتجاوز التغطية في القطاع الخاص سوى 30 في المائة (40 في المائة في المناطق الحضرية وأقل من 15 في المائة في المناطق الريفية).

ومن المفترض أن يكون نظام الصحة العامة في باراغواي شامل التغطية، ولكن الواقع مختلف تماماً: عدم كفاية الأموال العامة (فإنفاق باراغواي على قطاع الصحة هو من أدنى المعدلات في أمريكا اللاتينية)، والتضارب بين وظائف الأجهزة المختلفة وعدم التنسيق بينها خلق توزيعاً غير متكافئ للخدمات بين المناطق الجغرافية المختلفة في البلاد. ومع ذلك، فقد إرتفعت تغطية القطاع العام عبر الزمن، وتطورت من توفير الخدمات للمستفيدين بشكل رئيسي للسكان من الخيمسات الثاني إلى الرابع من توزيع الدخل في عام 2003، إلى توفير الخدمات للمستفيدين من ذوي الدخل المنخفض في عام 2004 (من الخميس الأول إلى الثالث). ولكن ما تزال هناك فجوات كبيرة في التغطية واللامساواة في الوصول إلى الصحة العامة: فوفقاً للتعداد الوطني لعام 2010 لم تتجاوز نسبة سكان باراغواي الذين لديهم تأمين طبي 23.4 في المائة - وهي أدنى نسبة في أمريكا اللاتينية باستثناء هايتي. وتزيد التغطية لسكان الحضر مقارنة بسكان الريف: ففي عام 2010، كان 34 في المائة من سكان الحضر لديهم تأمين طبي، مقابل 8.1 في المائة فقط من سكان الريف.

وإبتداء من عام 2012، مع تنفيذ نظام *ساسو بياخو*، كجزء من السياسة العامة للتنمية الإجتماعية 2010-2020: "*باراغواي للجميع*"، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة سياسات الحماية الإجتماعية ونشرها تغطية أفضل للتعامل مع الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر والعوز، وتأخذ في الإعتبار الجوانب المتعددة للفقر (مثل السياق والتغيرات الأسرية داخل الأسر المعيشية: الهوية، والتعليم، والتغذية، والصحة، والإسكان) لمعالجتها بكفاءة. ويتألف النظام من ثلاثة محاور رئيسية للعمل: (1) تحسين برامج الحماية والنهوض الإجتماعية القائمة بالفعل، ولا سيما التحويلات النقدية المشروطة (*تيكوبورا، نوبويتيفو، أيرازو*)؛ (2) تنفيذ برامج رصد ورعاية للأسرة؛ و (3) تيسير الوصول إلى برامج النهوض الإجتماعي. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ برنامج *نيامبابو باراغواي*، وهو جزء من نظام *ساسو بياخو*، لتعزيز العمل اللائق وتحسين مهارات العاملين الفقراء، وذوي